

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

بين «الطبيعيات» و«العقيدة» فرقٌ من حيث الموضوع ومن حيث منهج النظر فيه، ولكنهما لم يكونا متمايزين على هذا النحو من الناحية التاريخية؛ فقد كانت بعض مذاهب الفلسفة القديمة تجمع بينهما في نسق متصل، يتخذ لنفسه مساراً مبدؤه المادة، في العالم الطبيعي، وآخره العقل، وهو «المجرد» على بعض تفسيراته القديمة. وفي هذا النسق ما يفسّر كون الفلسفة القديمة اسماً شاملاً لعموم المعارف حينئذٍ، وفيه كذلك ما يفسّر كون هذه المعارف موضوعة لبحث المتكلمين المسلمين؛ فإنّهم إن كانت تعنيهم المسائل الإلهية وحدها من التصور الفلسفي، فإنّ هذه العناية لا بدّ أن تنسحب على سائر المراتب النظرية التي أدت إليها، وأُخذت تمهيداً لها، وهذا الفكر الكلامي خارج دائرة ما يُقصد اعتقاده بالأصالة هو ما عُرف بـ«دقيق الكلام»، أو «لطيف الكلام».



وكان عُرف المتكلمين قد جرى على التمييز بين فنين من الفكر الكلامي، هما: البحث النظري أو «دقيق الكلام»، والبحث العقدي أو «جليل الكلام»، وهذا التمييز نفسه كان مؤدناً بوجوه من التفاوت بينهما؛ فجليل الكلام هو الذي يُطلب اعتقاده في نفس الأمر، والذي يُلمّ به المصنف الكلامي مطولاً أو مختصراً فلا يُخلُ بشيءٍ منه، وهو كذلك الذي يُنشر العلم به في جموع العامة.

ولم يكن للبحث الكلامي النظري نحو من تلك المنزلة؛ فهو في الجملة مما تنفع معرفته ولا يضر الجهل به كما قيل^(١)، وتختلف المصنفات الكلامية في حظها منه سعة وضيقًا، وقد تبلغ أن تسقطه تمامًا، وهو كذلك ما قد يُحْتَرَز من إشاعته في العامة؛ لأنَّه في تقدير بعض المتكلمين أنفسهم بمنزلة الدواء الذي قد ينتفع به أو يُسْتَضَر^(٢).

والوعي بمثل هذا جديرٌ بأن يفَسَّر ما قد اتفق لكلا الفنين من تفاوت في حظهما من التغير والثبات؛ فلم يكن بين المتأخرين والمتقدمين من فرق يعتد به في آرائهم الدينية، ولكن يُلتَمَس ذلك الفرق في التوجيه النظري لتلك العقائد، وهو الأساس في التمييز بين «طريقة المتقدمين» و«طريقة المتأخرين» في تاريخ علم الكلام الأشعري. ذلك أنَّ هذا القسم من الفكر الكلامي ما وُجِدَ أول مرة ليجمد على صورة واحدة لا يتحول عنها، ولكنه اتخذ ليكون متبدلاً، أو بسبيل أن يتبدل، كلما اختلفت «حالة الفكر»، أو تبدلت حُجَّة «المخالفين».



على أن دارس المقدمات النظرية الكلامية قد يلفته فيها أمران:

* أحدهما: أن متابعة المصنفات الكلامية في مواقع تاريخية مختلفة تفيد أن مساحة الفصول التي تفرد لبحث المقدمات العامة ومسائل الأعراض والجواهر هي مساحة دائمة الاتساع، حتى لتطغى في مثل: «المباحث المشرقية»، و«المواقف»، و«المقاصد» على ما يخصص لبحث الإلهيات والسمعيات جميعاً.

* والأمر الآخر: أن طائفة من المتكلمين ترتب أحكاماً شرعية شديدة في مسائل ربما لا يظهر أنَّها تستدعي مثل هذه الأحكام، وهو ما يؤاخذهم به ابن الوزير (ت: ٨٤٠هـ) الذي يذكر عن المتكلمين «أنَّهم يختصون من بين أهل العلوم بدعوى القطع في مواضع الظنون، وتركيب التعادي والتأثيم والتكفير على تلك الدعوى»^(٣)، وإن كُنَّا سنقف من بعد على التوجيه التاريخي لمثل هذه الشدة على وجه الإجمال.

(١) انظر: تاج الدين السبكي، «جمع الجوامع»، (في: مجموع مهمات المتون)، (ص/١٩٩).

(٢) انظر: الغزالي، «الاقتصاد في الاعتقاد»، (ص/٧).

(٣) ابن الوزير، «إيثار الحق على الخلق»، (ص/٩٤).

إنَّ هذينَّ الأمرين جديرانِ بأن يلفتا المتابع لعلم العقائد الإسلامية في تطوره التاريخي، ويُعْرِياهُ بأن يبحث في شأن الصلة بين هذه المقدمات النظرية ومسائل الاعتقاد في نفس الأمر من الإلهيات والسمعيات، وكيف اتفق لهذا الضرب من البحث النظري أن ينمو ويمتدَّ في مصنفات أصول الدين حتى تنبني عليه أحكام بهذه الشدة، وحتى يبلغ في البناء الفني لبعض تلك المصنفات نحو الثلثين ليدع ثلثاً في تقرير العقائد نفسها، وهي مصنفات علم الكلام المتأخر التي اتسعت في ذلك البحث النظري على نحوٍ أخفى وجه العلاقة بينها وبين الأصول الدينية، وهي الأصول التي أُدرِجَت تلك المقدمات لتكون إثباتاً لها، ودلالةً عليها، أو كما قد نقول «معادلاً نظرياً» لها.



وبعدُ، فهذه فصولٌ في درس الفكر الكلامي النظري وتحليله، وجُهد في تفسيره واستنباط المعاني الدينية فيه، والجمع بينه وبين ما وُضِعَ له من المقاصد الإلهية أو السمعية.

والله - سبحانه! - من وراء القصد، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

عبد الرزاق محمد